زيادات رواية أبي الحسن ابن العبد على رواية اللؤلؤي في سنن أبي داود: جمعًا ودراسة

إعداد د. فهد بن عبدالرحمن الحمودي
أستاذ مشارك بقسم السنة وعلومها
كلية أصول الدين بالرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الملخص

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

اعتنى هذا البحث برواية أبي الحسن ابن العبد لسنن أبي داود، وهذه الرواية عدها علماء الحديث من أهم روايات السنن، واعتنى بها المزي في تحفة الأشراف فأورد زياداتها على نسخة اللؤلؤي المعتمدة في المشرق. وقد انفرد ابن العبد بثمانية زوائد وهي الزوائد الثمانية الأولى التي وردت في هذا البحث، وهنالك بعض الأحاديث التي ظنها بعض المتأخرين من الزوائد بينما هي مشتركة مع رواة آخرين من رواة السنن، وأمثلتها هي الزوائد الثلاث الأخيرة.

ولأهمية نسخة ابن العبد بدأ البحث بترجمة له، وبعد ذلك تم سرد أسماء أحد عشر راوياً هم رواة سنن أبي داود، وتراجمهم وأقوال العلماء في أهمية بعض النسخ وأهمها نسخة اللؤلؤي المشهورة في المشرق والهند، ونسخة ابن داسة المشهورة في المغرب وهو آخر من حدث عن أبي داود، ونسخة ابن العبد وفيها زوائد لم ترد عند غيره، وبقية النسخ مع أهميتها إلا أنها لم تشتهر وفيها فوت.

وهذا البحث يبين دقة علماء الحديث وعنايتهم باختلاف النسخ، وما ذلك إلا لمكانة السنة النبوية في قلوبهم واستمرار العناية بالسنة إلى يومنا هذا. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

Abstract

This paper focuses on the narrative of Abi Alhasan Ibn Alabd of Sunan Abi Daowd, this Narrative is one of the most important versions of the Sunan. Among those who mention this version Almizzi, where he cites its addition to Al'lului whose version is the most famous in the east. Ibn Alabd had eight additions that are not to be found in any other version, this paper shed a light on those additions. There are other addition in Ibn Alabd version that could be found in other versions but not in Al'lului version, this paper list three examples of them.

This paper begins with a biography of Ibn Alabd, then a short biography of the other eleven narrators of Sunan Abi Daowd, then an elaboration of the important of each version. The researcher explained why Al'lului version is the most important one in the Middle East and India while Ibn Dasah is the most important one in North Africa, yet Ibn Alabd version has additions that are not to be found in either versions of Al'Lului and Ibn Dasah.s

The conclusion of this paper shows how thorough the scholars of Hadith are, how carful the deal with the minute differences between narratives, this shows the importance of Sunnah and the continuous care of its research.s

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الاشتغال بالحديث وجمع طرقه ومروياته وكلام الأئمة فيه من أجل العلوم. ولمنزلة سنن أبي داود بين كتب الحديث، كانت العناية بروايات السنن والزيادات الواردة فيها ذات أهمية، خاصة وأنه قد ورد في كلام الأئمة عن روايات سنن أبي داود ما يدل على اختلاف بين تلك الروايات.

المراد بالزيادات في رواية ابن العبد على رواية اللؤلؤي المراد بالزيادات ما استقل به ابن العبد عن بقية رواة سنن أبي داود من أحاديث أو كلام عن الرواة. قال الحافظ ابن كثير في مختصر علوم الحديث: الروايات عند أبي داود بكتابه السنن كثيرة جدًا، ويوجد في بعضها من الكلام بل والأحاديث ما ليس في الأخرى[١]. وقد جاء في آخر مخطوطة الرسالة التي في وصف السنن نص ينقل عن علي بن الحسن بن العبد، وهو قوله: سمعت كتاب السنن من أبي داود ست مرار بقيت من المرة السادسة بقية[٢]. ومما يؤكد أهمية رواية أبي الحسن ابن العبد قول السبكي: وهذه الرواية فيها من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي[٣].

خطة البحث (تقسيم مباحثه وفصوله)

بدأ هذا البحث بترجمة أبي الحسن ابن العبد، ثم وأوردتها مرتبة حسب ورودها في كتب السنن، وألحقتها بثلاث زيادات أوردها المزي في التحفة، ولم ترد في السنن، فذكرتها حسب ورودها في التحفة.

الإشارة لروايات سنن أبي داود التسع. وبعد ذلك عرض للزيادات الواردة في رواية أبي الحسن ابن العبد على بقية الروايات وعددها إحدى عشرة زيادة. مع العلم أن هذه الزيادات قد تفرد بها ابن العبد، وهنالك عدد من الزيادات لم تورد في هذا البحث لاشتراك ابن العبد مع اللؤلؤي فيها. والزيادات الثمان الأولى ذكرت في السنن،

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي لكتاب تحفة الأشراف أولاً، ثم عون المعبود شرح سنن أبي داود، لشمس الحق العظيم آبادي رحمه الله لمعرفة زيادات ابن العبد على نسخة اللؤلؤي. وبعد ذلك تمت دراسة تلك الزيادات من ناحية الإسناد والمتن، وذلك بذكر ما ذكره بعض شراح السنن لإيضاح بعض المعاني.

سبب اختيار رواية اللؤلؤي أصلاً يقاس عليه:

اتخذ العلماء رواية اللؤلؤي أصلاً يقارنون به بقية النسخ، لأن روايته من أصح الروايات، لأنها آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات. ومن المفيد ما ذكره المباركفوري أن ابن عساكر (ت: ٥٧١) قد ألف كتابه الإشراف على معرفة الأطراف، الذي جمع فيه أطراف سنن أبي داود معتمدًا على رواية اللؤلؤي.

سبب اختيار المزي ليكون المرجع في اختلاف النسخ:

أما المزي (ت: ٧٤٢) فقد جمع في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وأطراف أحاديث سنن أبي داود جمعها من الروايات الأربع وهي روايات: اللؤلؤي، وابن داسة، وابن العبد، وابن الأعرابي، بحيث يورد حديث السنن ثم يقول: أخرجه أبو داود في باب كذا، فإن كان ذلك الحديث موجودًا في رواية اللؤلؤي يسكت عنه ولا يقول: إن هذا الحديث من رواية اللؤلؤي سواء كان ذلك الحديث في باقي الروايات الثلاث موجوداً أم لا. وإن لم يكن الحديث من رواية اللؤلؤي، بل من رواية الثلاثة الآخرين أو من رواية واحد منهم فيقول بعد إخراجه: حديث أبي داود في رواية ابن داسة مثلاً، أو رواية ابن العبد مثلاً، أو في رواية ابن الأعرابي مثلاً، أو في رواية هؤلاء الثلاثة أو اثنين منهم[٤]. وفيما يلي ذكر لتلك الزيادات.

الدراسات السابقة:

شروط الأئمة الخمسة لمحمد بن موسى الحازمي مكتبة القدسي.

شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي.

أبو داود - حياته وسننه، لمحمد بن لطفي الصباغ.

(١) مختصر علوم الحديث، لابن كثير، ٤١.

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة، لأبي داود، ١٣.

(٣) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، للسبكي (١/ ١٩).

(٤) عون المعبود، للعظيم آبادي (٤/ ٥٤٨)؛ وانظر أبو داود حياته وسننه، لمحمد الصباغ. مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول، ٢٩١.

هـذا وبـالله التوفيـق وعليـه التـكلان، وصـلى الله وسـلم وبـارك عـلى نبينـا محمـد وعـلى آلـه وصحبـه وسـلم.

ترجمة أبي الحسن ابن العبد

اسمه:

علي بن الحسن بن العبد، أبو الحسن الوراق[٥].

وأخطأ في اسـمه عـزت عبيـد الدعـاس في تعليقـه عـلى سـنن أبي داود، ومحمـد إسـحاق محمـد. حيـث ذكـر الدعـاس في مقدمـة كتـاب السـنن لأبي داود تلامذتـه، وعـدَّ منهـم: عـلي بـن الحسـين بـن العبـد، والصـواب عـلي بـن الحسـن بـن العبـد[٦]. كـما وهـم في اسـمه محمـد إسـحاق حـين ترجـم لـه، فقـال: عـلي بـن محمـد بـن العبـد الـوراق المعـروف بابـن العبـد أبـو الحسـن. والصحيـح أنـه عـلي بـن الحسـن ابـن العبـد[٧].

شيوخه وتلاميذه:

سـمع أبـا داود السجسـتاني، وعثـمان بـن خـرزاذ الأنطاكـي. روى عنـه الدارقطنـي، والحسـين بـن محمـد بـن سـليمان الكاتـب، وابـن الثـلاج[٨].

روايته لسنن أبي داود:

ذكـره الذهبـي (ت: ٧٤٨) في سـير أعـلام النبـلاء في مـن روى عـن أبي داود فقـال: وعـلي بـن الحسـن بـن العبـد الأنصـاري، أحـد رواة السـنن[٩].

وأشـار الحافـظ المـزي إلى أنـه أحـد رواة السـنن، حيـث ذكـر في مـن روى عـن أبي داود: وأبـو الحسـن عـلي بـن الحسـن بـن العبـد الأنصـاري أحـد رواة السـنن[١٠].

كـما ذكـره ابـن حجـر (ت: ٨٥٢) في الـرواة عـن أبي داود، فقـال: وأبـو الحسـن عـلي بـن الحسـن بـن العبـد الأنصـاري[١١].

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١/ ٣٨٢ الترجمة رقم ٦٢٥١).

(٦) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني (١/ ٩).

(٧) الأصول الستة: رواياتها ونسخها، لمحمد إسحاق، ٣٣٣.

(٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١/ ٣٨٢ الترجمة رقم ٦٢٥١).

(٩) سـير أعـلام النبـلاء، للذهبـي (١٣/ ٢٠٦). قـال محقـق هـذا الجـزء مـن السـير عـلي أبـو زيـد: وفي روايتـه مـن الـكلام عـلى جماعـة مـن الـرواة والأسـانيد مـا ليـس في روايـة اللؤلـؤي. ثـم قـال المحقـق عـلي أبـو زيـد عـن روايـة اللؤلـؤي: وهـو أبـو عـلي محمـد بـن أحمـد، راوي السـنن عـن أبي داود، رواهـا عنـه في سـنة خمـس وسـبعين ومائتـين، وتعـد روايتـه مـن أجـود الروايات وأكملهـا لأنهـا مـن آخـر مـا أمـلى أبـو داود، وهـي المتداولـة في المشرق والهنـد

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي (١١/ ٣٦٠).

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ١٧٠).

وفاته:

ترجـم لـه الخطيـب البغـدادي (ت: ٤٦٣) فقـال: أخبرنـا عبيـدالله بـن عمـر الواعـظ عـن أبيـه، قـال: وفي هـذه السـنة - يعنـي سـنة ثـمان وعشريـن وثلاثمائـة- مـات عـلي بـن العبـد تـوفي يـوم عرفـة، التاسـع مـن ذي الحجـة، (٣٢٨)، وذكـر ابـن الثـلاج - فيـما قـرأت بخطـه - أنـه مـات في ذي الحجـة منهـا، وقـال غـيره تـوفي يـوم عرفـة[١٢].

التعريف بروايات سنن أبي داود

الرواية الأولى:

روايـة أبي الطيـب أحمـد بـن إبراهيـم بـن عبدالرحمـن ابـن الأشـناني البغـدادي نزيـل الرحبـة.

قـال المـزي (ت: ٦٥٤): أحـد مـن روى عنـه كتـاب السـنن[١٣]. وقـال الذهبـي (ت: ٧٤٨): راوي السـنن[١٤].

وأشـار محقـق كتـاب سـير أعـلام النبـلاء إلى ترجمتـه في تاريـخ بغـداد، وخطـأه محمـد إسـحاق وعلـل ذلـك بـأن الخطيـب لم يـصرح بسـماعه مـن أبي داود[١٥]، والـذي يظهـر والله أعلـم أن لـه ترجمـة في تاريـخ بغـداد لم يـشر فيهـا إلى أنـه روى السـنن، وإنـما قـال: أحمـد بـن إبراهيـم بـن عبدالرحمـن، أبـو الطيـب. نـزل الرحبـة وحـدث بهـا. كـما ذكـر الخطيـب البغـدادي حديثـا يرويـه أبـو بكـر محمـد بـن عبـدالله بـن أبـان الهيتـي - إمـلاء في المحـرم سـنة أربـع وأربعمائـة- حدثنـا أبـو الطيـب أحمـد بـن إبراهيـم بـن عبدالرحمـن، فالـذي يظهـر مـن خـلال هـذا التاريـخ توافـق زمـن الـراوي هنـا في تاريـخ بغـداد مـع الـراوي عـن أبي داود، فوفـاة أبي داود كانـت سـنة ٢٧٥، وأبي بكـر الهيتـي كان مولـده في يـوم الخميـس لثـمان خلـون مـن جمـادى الآخـرة ٣٢١، وتـوفي يـوم عيـد الفطـر سـنة عـشر وأربعمائـة كـما ذكـر ذلـك الخطيـب البغـدادي في ترجمتـه[١٦]. وعليـه فيكـون احتـمال سـماع شـيخه أبـو الطيـب مـن أبي داود احتـمال كبـير. حـدّث بالرحبـة عـن الفضـل بـن سـهل الأعـرج وعـلي بـن حـرب وغيرهـم[١٧].

(١٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١/ ٣٨٢ الترجمة رقم ٦٢٥١).

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي (١١/ ٣٦٠).

(١٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٠٥).

(١٥) الأصول الستة: رواياتها ونسخها، لمحمد إسحاق، ٣٣٦.

(١٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٥/ ٤٧٥ الترجمة رقم ٣٠٢٧).

(١٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٤/ ١٦).

الرواية الثانية:

رواية أبي عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري.

قال عنه المزي: أحد من روى عن السنن[١٨]. وقال الذهبي: راوي السنن عنه[١٩].

الرواية الثالثة:

رواية أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابي.

روى عنه أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد بن غالب التمار، وأبو عمر أحمد بن يعيد بن حزم، وأبو حفص عمر بن عبدالملك الخولاني. وليس في رواية ابن الأعرابي من روايته عن أبي داود كتاب الفتن والملاحم، والحروب، والخاتم، وسقط عنه من كتاب اللباس نحو نصفه، وفاته من كتاب الوضوء والصلاة أوراق كثيرة. قال الشيخ العلامة أبو الضياء عبدالرحمن بن علي بن عمر الديبع الشيباني تلميذ السخاوي في ثبته: وزاد بعضهم: وفاته أيضا من كتاب النكاح[٢٠]. قال العظيم آبادي:

ففي هذه النسخة أيضاً بعض الأحاديث التي ليست في رواية اللؤلؤي[٢١]، ويذكر الحافظ المزي روايته في الأطراف. قال عنه المزي: أحد من روى كتاب السنن[٢٢]. وقال الذهبي: راوي السنن بفوت له[٢٣]. توفي في ذي القعدة، سنة ٣٤٠ للهجرة[٢٤].

الرواية الرابعة:

رواية أبي عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي. والرملي بفتح الراء وسكون الميم وكسر اللام منسوب إلى الرملة مدينة بفلسطين. ونسخته تقارب نسخة ابن داسة. روى عنه الحافظ أبو عمر أحمد بن دحيم بن خليل[٢٥]. قال الخطيب: أبو عيسى الرملي، سكن بغداد وحدث بها عن محمد بن عوف الحمصي وأبي داود السجستاني وغيرهما وكان عنده عن أبي داود كتاب السنن وروى عنه أبو العباس عبدالله بن موسى الهاشمي وغيره، وقال الدارقطني ثقة[٢٦]. قال عنه المزي: وراق أبي داود[٢٧]. ووصفه الذهبي بالوراق[٢٨]، أي وراق أبي داود. قال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣): كان عنده عن أبي داود كتاب السنن[٢٩]. ولم يذكر هذه الرواية الذهبي في تذكرة الحفاظ ولا الحافظ المزي في الأطراف. توفي في جمادى الأولى، ٣٢٠ للهجرة[٣٠].

الرواية الخامسة:

رواية أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري[٣١].

قال عنه المزي: أحد من روى السنن[٣٢]. ووصفه الذهبي بأنه: راوي السنن[٣٣].

حدث عن أبي داود وغيره، وعنه الحسن بن علي بن بري ومحمد بن أحمد بن جُمَع وآخرون. وقال الذهبي في موضع آخر في ترجمة اللؤلؤي: قال أبو عمر الهاشمي: كان أبو علي اللؤلؤي قد قرأ كتاب السنن على أبي داود عشرين سنة، وكان يدعى وراق أبي داود، والوراق في لغة أهل البصرة القارئ للناس[٣٤]. قال أبو الطيب العظيم آبادي: النسخة الأولى المروجة في ديارنا الهندية وبلاد الشرق، المفهومة من السنن لأبي داود عند الإطلاق نسخة اللؤلؤي. روى عن أبي داود هذه السنن في المحرم سنة خمس وسبعين ومائتين، وروايته من أصح الروايات، لأنها آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات.

(١٨) تهذيب الكمال، للمزي (١١/ ٣٦٠).
(١٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٠٥).
(٢٠) غاية المقصود، للعظيم آبادي. (١/ ٤٠).
(٢١) غاية المقصود في شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. (١/ ٤٠).
(٢٢) تهذيب الكمال، للمزي (١١/ ٣٦٠).
(٢٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٠٥).
(٢٤) تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ٨٥٢).
(٢٥) غاية المقصود، للعظيم آبادي. (١/ ٤٠).
(٢٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٦/ ٣٦٥).
(٢٧) تهذيب الكمال، للمزي (١١/ ٣٦٠).
(٢٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٠٥).
(٢٩) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٦/ ٣٩٥ الترجمة رقم ٣٤٤١).
(٣٠) عون المعبود، للعظيم آبادي (١٤/ ١٣٦).
(٣١) تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ٨٤٥).
(٣٢) تهذيب الكمال، للمزي (١١/ ٣٦١). قال محقق الكتاب بشار عواد معروف: ولعلها أجود الروايات.
(٣٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٠٦). وقال الأرناؤوط في حاشية التحقيق معلقاً على كلام الذهبي: رواها عنه في سنة خمس وسبعين ومائتين، وتعد روايته من أجود الروايات وأكملها لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وهي المتداولة في المشرق والهند.
(٣٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٣٠٧).

وأخذ عن اللؤلؤي: الإمام أبو عمر القاسم ابن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي، والحافظ أبو عبدالله الحسين بن بكر بن محمد الوراق يعرف بالهراس. واللؤلؤي منسوب إلى بيع اللؤلؤ[٣٥].

وهذه النسخة هي التي اعتمدها العلماء الذين ألفوا في الأحكام أو الأطراف كابن عساكر في أطرافه وابن الأثير في جامع الأصول، فهي التي لخصها المنذري وخرج أحاديثها وعليها شرح الحافظ ابن رسلان. (ت: ٨٤٤)، والحافظ أبو زرعة العراقي وحاشية ابن القيم والسيوطي والسندي وغيرهم وهي المراد عند الإطلاق أخرجه أبو داود[٣٦]. توفي سنة ٣٣٣ للهجرة[٣٧].

الرواية السادسة:

رواية أبي بكر محمد بن بكر بن عبدالرزاق بن داسة التمار البصري[٣٨].

قال عنه المزي كما في المطبوع: أحمد رواة السنن[٣٩]. وهذا خطأ من محقق الكتاب، والصواب كما جاء في المخطوط: أبو بكر محمد بن بكر بن عبدالرزاق ابن داسة التمار أحد رواة السنن[٤٠]. قال الذهبي: من رواة السنن[٤١]. وقال الذهبي في موضع آخر في ترجمة ابن داسة: وهو آخر من حدث بالسنن كاملاً عن أبي داود، وقد عاش بعده أبو بكر بن النجاد عامين وعنده عن أبي داود أحاديث من السنن[٤٢]. وقال أيضاً: والزيادات التي في رواية ابن داسة حذفها أبو داود آخراً لأمر رابه في الإسناد[٤٣]. قال أبو الطيب العظيم آبادي: وهي مشهورة في بلاد المغرب، وتقارب نسخته نسخة اللؤلؤي، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان.

قال أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي -الراوي عن اللؤلؤي- : إن الزيادات التي في ابن داسة حذفها أبو داود آخراً لشيء كان يريبه في إسناده فلذلك تفاوتا. وعلى رواية ابن داسة شرح الخطابي، لأنه تلميذ ابن داسة وعن طريقه روى السنن[٤٤].

أخذ عنه الإمام أبو سليمان الخطابي كما سبق، وأبو محمد عبدالله بن عبدالمؤمن القرطبي من قدماء شيوخ ابن عبدالبر. وقال قرأته بالبصرة على أبي بكر بن داسة سنة خمس وأربعين وثلاثمائة. وأبو علي الحسن بن محمد الروذباري، وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، وأبو حفص عمر بن عبدالملك الخولاني، والإمام أبو علي الحسن بن داود السمرقندي. وروى عنه بالإجازة أبو نعيم الأصبهاني. قال علي القاري في شرح شفاء القاضي عياض: داسة بمهملتين وتخفيف الثانية عند الجمهور بصري، وهو أحد رواة سنن أبي داود[٤٥].

الرواية السابعة:

أبو سالم محمد بن سعيد بن حماد بن ماهان الجلودي.

قال ابن خير الإشبيلي: إنها أكمل الروايات[٤٦]، وبنحوه قال السيوطي[٤٧] وصاحب عون المعبود[٤٨].

توفي سنة ٣٤٦ للهجرة[٤٩].

قال السمعاني: الجلودي بضم الجيم واللام وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى الجلود، وهي جمع جلد، وهو يبيعها أو يعملها. وأبو سالم الجلودي روى عن أبي داود سليمان بن الأشعث كتاب السنن، روى عنه أبو القاسم بن النحاس المقرئ وأبو الحسن الدارقطني. وذكره ابن شاهين في جملة الشيوخ الثقات، كما ذكره الذهبي ضمن تلامذة أبي داود[٥٠].

(٣٥) غاية المقصود، للعظيم آبادي. (١/ ٤٠).

(٣٦) عون المعبود (١٤/ ١٣٥)؛ وغاية المقصود (١/ ٣٩) كلاهما للعظيم آبادي؛ ومختصر السنن للمنذري (١/ ١٠).

(٣٧) تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ٨٤٥).

(٣٨) النجوم الزاهرة (٣/ ٣١٨)؛ شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (٢/ ٣٧١).

(٣٩) تهذيب الكمال، للمزي (١١/ ٣٦١). قال بشار عواد محقق الكتاب: هي المتداولة في بلاد المغرب.

(٤٠) تهذيب الكمال، للمزي (١/ ٥٣١).

(٤١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٠٦). وقال الأرناؤوط في الحاشية معلقاً على كلام الذهبي: وروايته تقارب رواية اللؤلؤي إلا أنها تختلف عنها في التقديم والتأخير، وهي المتداولة في المغرب، وعليها اعتمد الخطابي في شرحه معالم السنن.

(٤٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٥٣٨-٥٣٩).

(٤٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٣٠٧).

(٤٤) التقييد، لابن نقطة (١/ ٣٣).

(٤٥) غاية المقصود، للعظيم آبادي. (١/ ٤٠).

(٤٦) فهرست ما رواه عن شيوخه (١٠٦).

(٤٧) تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ١٧٠).

(٤٨) عون المعبود، للعظيم آبادي (١٤/ ١٣٥).

(٤٩) شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (٢/ ٣٧١).

(٥٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٠٦).

قال الذهبي في ترجمة أبي داود: حدث عنه الترمذي، والنسائي، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو عوانة، وأبو بشر الدولابي، وعلي بن الحسن بن العبد، وأبو أسامة محمد بن عبدالملك، وأبو سعيد ابن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسة، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي، وأبو عمرو أحمد بن علي، فهؤلاء السبعة رووا عنه سننه[٥١]. وقال الخطيب في ترجمته: وروى عن أبي داود السجستاني كتاب السنن[٥٢]. توفي سنة ٣٢٩ للهجرة.

الرواية الثامنة:

رواية أبي أسامة محمد بن عبدالملك بن يزيد الرواس.

قال المزي: روى عنه السنن وفاته منه مواضع[٥٣]. قال الذهبي: راوي السنن بفواتات[٥٤].

الرواية التاسعة:

رواية أبي الحسن ابن العبد، تقدمت ترجمته. وأشار لرواية ابن العبد العظيم آبادي، فقال: والرواية الرابعة رواية ابن العبد وهي موجودة في أطراف المزي، ويذكر روايته أيضا الحافظ ابن حجر في فتح الباري، ولم يذكر هذه الرواية النووي في تهذيب الأسماء[٥٥].

وهذه الرواية هي محل الدراسة.

الزيادات التي انفردت بها رواية أبي الحسن ابن العبد في سنن أبي داود على رواية اللؤلؤي بعد مقارنة روايات السنن، في تحفة الأشراف تبين أن هنالك ثمان زيادات انفردت بها رواية أبي الحسن ابن العبد، تم جمعها ودراستها في هذا البحث. كما تمت الإشارة لبعض ما قد يُتوهم أنه زيادة. قال ابن كثير: الروايات عند أبي داود بكتابه السنن كثيرة جداً، ويوجد في بعضها من الكلام بل والأحاديث ما ليس في الأخرى[٥٦].

الزيادة الأولى: حديث الفضل بن يعقوب.

حدثنا ابن السرح والفضل بن يعقوب، وهذا لفظه، قالا حدثنا سفيان عن أبي الزبير عن عبدالله بن باباه عن جبير بن مطعم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تمنعوا أحداً يطوف بهذا البيت ويصلي أي ساعة شاء من ليل أو نهار،» قال الفضل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً.» [٥٧]

الشرح: « لا تمنعوا أحداً»: حديث ابن السرح ثابت في رواية اللؤلؤي وحديث الفضل بن يعقوب في رواية ابن العبد، ولم يذكره أبو القاسم، قاله المزي في الأطراف. ولذا أكثر النسخ خالٍ عن حديث الفضل[٥٨].

قال الخطابي: واستدل به الشافعي على أن الصلاة جائزة بمكة في الأوقات المنهي فيها عن الصلاة في سائر البلدان، واحتج له أيضا بحديث أبي ذر. وقوله: إلا بمكة فاستثناه من بين البقاع. وذهب بعضهم إلى تخصيص ركعتي الطواف بفعلهما في أوقات النهي من بين الصلاة، وقالوا إذا كان الطواف بالبيت غير محظور في شيء من الأوقات وكان من سنة الطواف أن يصلي الركعتين بعده، فقد عقل أن هذا النوع من الصلاة غير منهي عنه.

(٥١) طبقات الحفاظ، للذهبي (٥٩١).

(٥٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٨٩١).

(٥٣) تهذيب الكمال، للمزي (١١/ ٣٦١).

(٥٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٠٦).

(٥٥) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (١٤/ ٢٠٣).

(٥٦) مختصر علوم الحديث، لابن كثير ٤١.

(٥٧) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني (١٨٩٤).

تخريج الحديث: رواه أحمد في مسنده قال حدثنا سفيان به بلفظ الفضل (١٦٢٩٤)، وقال حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُاللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ بَابَاهُ به بلفظ الفضل (١٦٣١١)، وقال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْحَاقَ به بلفظ الفضل (١٦٣٢٨)، وقَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّزَّاقِ وَابْنُ بَكْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ به بلفظ الفضل (١٦٣٣٣)؛ والترمذي في سننه قال حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ به بلفظ الفضل (٨٦٨) قال أبو عيسى: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي ذَرٍّ رضي الله عنهم، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جُبَيْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُاللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ بَابَاهَ أَيْضًا؛ وابن ماجه في سننه قال حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ به بلفظ الفضل (١٢٥٤)؛ والنسائي في سننه قال أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ به بلفظ الفضل (٥٨٥)؛ وقال أَخْبَرَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ به بلفظ الفضل (٢٩٢٤).

الحكم على الحديث: قال الترمذي حسن صحيح (٨٦٨).

(٥٨) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (١٨٩٤). قال المنذري: وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه. وقال الترمذي: حديث جبير بن مطعم حديث حسن صحيح.

وقال المباركفوري: الظاهر أن صلاة الطواف مستثناة من الأوقات المنهية قال المظهر: فيه دليل على أن صلاة التطوع في أوقات الكراهة غير مكروهة بمكة لشرفها لينال الناس من فضلها في جميع الأوقات، وبه قال الشافعي، وعند أبي حنيفة حكمها حكم سائر البلاد في الكراهة لعموم العلة وشمولها. قال ابن الملك: والظاهر أن المراد بقوله وصلى أية ساعة شاء في الأوقات الغير المكروهة توفيقا بين النصوص[٥٩].

الزيادة الثانية: حديث أحمد بن عبدة.

حدثنا أحمد بن عبدة الضبي حدثنا المغيرة بن عبدالرحمن حدثني أبو عبدالرحمن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا نذر إلا فيما يبتغى به وجه الله، ولا يمين في قطيعة رحم.»[٦٠]

قال المزي: حديث «لا طلاق فيما لا يملك الحديث» بطوله وفيه النذر واليمين في قطيعة الرحم أخرجه أبو داود في الطلاق وابن ماجه فيه، وأخرجه أبو داود في النذور عن أحمد بن عبدة الضبي عن المغيرة بن عبدالرحمن عن أبيه

(٥٩) تحفة الأحوذي، للمباركفوري (٨٦٨).

(٦٠) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني (٣٢٧٣).

تخريج الحديث: رواه أبو داود في سننه قال حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ ح وحَدَّثَنَا ابْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا عَبْدُالْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِالصَّمَدِ قَالَا حَدَّثَنَا مَطَرٌ الْوَرَّاقُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ به (٢١٩٠)؛ ورواه أحمد في مسنده حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ به (٦٧٣٢)؛ وقال حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَامِرٌ الْأَحْوَلُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ به وفيه زيادة (٦٧٨٠)؛ وقال حَدَّثَنَا عَبْدُالْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِالصَّمَدِ حَدَّثَنَا مَطَرٌ الْوَرَّاقُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ به وفيه زيادة (٦٧٨١)؛ وقال حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ به وفيه زيادة (٦٩٣٢)؛ وقال حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا عبيدالله بْنُ الْأَخْنَسِ أَبُو مَالِكٍ الْأَزْدِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ به وفيه زيادة (٦٩٩٠) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن؛ ورواه الترمذي في سننه قال حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عَامِرٌ الْأَحْوَلُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ به وفيه زيادة (١١٨١) قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهم قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَاب وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ رضي الله عنهم وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَشُرَيْحٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَنْصُوبَةِ إِنَّهَا تَطْلُقُ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ قَالُوا إِذَا وَقَّتَ نُزِّلَ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ إِذَا سَمَّى امْرَأَةً بِعَيْنِهَا أَوْ وَقَّتَ وَقْتًا أَوْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتُ مِنْ كُورَةِ كَذَا فَإِنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ فَشَدَّدَ فِي هَذَا الْبَاب وَقَالَ إِنْ فَعَلَ لَا أَقُولُ هِيَ حَرَامٌ وقَالَ أَحْمَدُ إِنْ تَزَوَّجَ لَا آمُرُهُ أَنْ يُفَارِقَ امْرَأَتَهُ وقَالَ إِسْحَقُ أَنَا أُجِيزُ فِي الْمَنْصُوبَةِ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَإِنْ تَزَوَّجَهَا لَا أَقُولُ تَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَوَسَّعَ إِسْحَقُ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوبَةِ وَذُكِرَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ بِأَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ رَخَّصُوا فِي هَذَا فَقَالَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ إِنْ كَانَ يَرَى هَذَا الْقَوْلَ حَقًّا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبْتَلَى بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَذَا فَلَمَّا ابْتُلِيَ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ فَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ؛ ورواه النسائي في سننه قال أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عبيدالله بْنِ الْأَخْنَسِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بنحوه (٣٧٩٢).

عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو. وحديث أحمد بن عبدة في رواية ابن العبد ولم يذكره أبو القاسم[٦١].

الشرح: «لا نذر إلا فيما يبتغي به وجه الله»: الحديث ليس من رواية اللؤلؤي، ولذا لم يذكره المنذري وإنما وجد في بعض النسخ الصحيحة.

النَّذْرُ كما جاء في لسان العرب النَّحْبُ؛ وهو ما يَنْذِرُه الإِنسان فيجعله على نفسه نَحْباً واجباً وجمعه نُذُور والشافعي سَمَّى في كتاب جِراحِ العَمْد ما يجب في الجِراحات من الدِّيات نَذْراً قالَ ولغة أَهل الحجاز كذلك وأَهل العراق يسمونه الأَرْش[٦٢]. قال في المنتقى: وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله تعالى» رواه أحمد وأبو داود. وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى أعرابي قائما في الشمس وهو يخطب فقال: «ما شأنك؟» قال نذرت يا رسول الله أن لا أزال في الشمس حتى تفرغ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس هذا نذراً، إنما النذر ما ابتغي به وجه الله» رواه أحمد[٦٣].

وفي النيل: حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي، وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وقد أخرجه بلفظ أحمد الطبراني، قال في مجمع الزوائد: فيه عبدالله بن نافع المدني وهو ضعيف، ولم يكن في إسناد أبي داود لأنه أخرجه عن أحمد بن عبدة الضبي عن المغيرة بن عبدالرحمن عن أبيه عبدالرحمن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٦٤].

الزيادة الثالثة: حديث الحارث بن مسكين.

حدثنا أبو داود قال قرئ على الحارث بن مسكين وأنا شاهد أخبركم ابن وهب قال أخبرني مالك عن أبي الزناد عن عبدالرحمن بن هرمز عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يأتي ابن آدم النذر القدر بشيء لم أكن قدرته له، ولكن يلقيه النذر القدر قدرته، يستخرج من البخيل يؤتي عليه ما لم يكن يؤتي من قبل.»[٦٥]

الشرح: «لا يأتي ابن آدم» منصوب لأنه مفعول «النذر» بالرفع فاعل لا يأتي «القدر» مفعول ثان «بشيء لم أكن قدرته» أي الشيء، والجملة صفة لقوله: بشيء، وهو من الأحاديث القدسية ولكنه ما صرح برفعه إلى الله تعالى. «له» أي لابن آدم، «ولكن يلقيه» بضم الياء من الإلقاء أي ابن آدم، «النذر» فاعله، «القدر» أي إلى القدر، «قدرته» والجملة صفة لقوله: القدر «يؤتي» أي يعطى البخيل «عليه» أي على ذلك الأمر الذي بسببه نذر، كالشفاء «ما لم يكن يؤتي» أي يعطي البخيل «عليه» أي من قبل النذر. وفي رواية لمسلم «فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرجه،» والحديث وجد في بعض النسخ الصحيحة. وليس من رواية اللؤلؤي: العبد عن أبي داود. والعجب من الحافظ المزي فإنه لم يذكره أصلا في الأطراف فإنا راجعنا نسختين من الأطراف فلم نجد فيهما هذا الحديث في ترجمة مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

وقال الحافظ في الفتح في باب الوفاء بالنذر تحت قوله: في رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: «لم أكن قدرته،» هذا من الأحاديث القدسية لكن سقط منه التصريح بنسبته إلى الله عز وجل، وقد أخرجه أبو داود في رواية ابن العبد عنه من رواية مالك، والنسائي وابن ماجه من رواية سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزناد. وأخرجه مسلم من رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج. وعند البخاري في أواخر كتاب القدر من طريق همام عن أبي هريرة ولفظه «لم يكن قدرته.» وفي رواية للنسائي «لم أقدره عليه.» وفي رواية ابن ماجه إلا ما قدر له ولكن يغلبه النذر فأقدر له. وفي رواية مالك «بشيء لم يكن قدر له ولكن يلقيه النذر إلى القدر قدرته،» وفي رواية مسلم «لم يكن الله قدره له» وكذا وقع الاختلاف

(٦١) تحفة الأشراف، للمزي (٦/ ٣٢٢).

(٦٢) لسان العرب، لابن منظور (٥/ ٢٠٠).

(٦٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (٣٢٧٣).

(٦٤) نيل الأوطار، للشوكاني (٨/ ٢٧٩).

(٦٥) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني (٣٢٨٨).

تخريج الحديث: رواه أحمد في مسنده بنحوه في عدة مواضع (٧٢٠٧)، (٧٢٩٥)، (٧٩٨٥)، (٨١٣٧)، (٨٨٤٧)، (٩٣٢٩)، (٩٩٦٤)؛ والبخاري في صحيحه (٦٢٣٥)، (٦٣١٦)؛ ومسلم في صحيحه (٤٣٣١)، (٤٣٣٢)؛ والترمذي في سننه (١٥٣٨)؛ وابن ماجه في سننه بنحوه (٢١٢٣)؛ والنسائي في سننه بنحوه (٣٨٠٤)، (٣٨٠٥).

في قوله: فيستخرج الله به من البخيل، ففي رواية مالك «فيُستخرج به» على البناء لما لم يسم فاعله، وكذا في رواية ابن ماجه والنسائي وعبدة «ولكنه شيء يستخرج به من البخيل،» وفي رواية همام «ولكن يلقيه النذر وقد قدرته له أستخرج به من البخيل.» وفي رواية مسلم «ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج.»[٦٦]

الزيادة الرابعة: إيراد حديث أحمد بن صالح في باب الأيمان والنذور.

حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبيدالله بن أبي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه.» [٦٧]

الشرح: «عن عروة عن عائشة» وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي.

قال الخطابي: هذا فيمن لزمه فرض الصوم، إما نذرا وإما قضاء عن فائت مثل أن يكون مسافرا ويقدم وأمكنه القضاء ففرط فيه حتى مات، أو يكون مريضاً فيبرأ ولا يقضي. وإلى ظاهر هذا الحديث ذهب أحمد وإسحاق وقالا: يصوم عنه وليه، وهو قول أهل الظاهر، وتأوله بعض أهل العلم معناه أن يطعم عنه وليه، فإذا فعل عنه فقد صام عنه، وسمي الإطعام صياماً على سبيل المجاز والاتساع إذا كان الطعام قد ينوب عنه ومنه قول الله سبحانه أو عدل ذلك صياما فدل على أنهما يتناوبان في الحكم.

وذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يجوز صيام أحد عن أحد وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وقاسوه على الصلاة ونظائرها من أعمال البدن التي لا مدخل للمال فيها.

واتفق أهل العلم على أنه إذا أفطر في المرض والسفر ثم لم يفرط في القضاء حتى مات فإنه لا شيء عليه ولا يجب الإطعام عنه، غير قتادة فإنه قال يطعم عنه، وحكي ذلك أيضا عن طاووس[٦٨].

وهذا الحديث في الأيمان والنذور في رواية ابن العبد كما في بعض نسخ الأطراف للمزي، والله أعلم[٦٩].

الزيادة الخامسة: أثر عن سعيد بن جبير، من حديث محمد بن جعفر.

حدثنا محمد بن جعفر بن زياد قال حدثنا شريك عن سالم عن سعيد بن جبير قال: لا بأس بالقرامل. قال أبو داود: كأنه يذهب إلى أن المنهي عنه شعور النساء. قال أبو داود: كان أحمد يقول القرامل ليس به بأس[70].

الشرح: «لا بأس بالقرامل» جمع قرمل بفتح القاف وسكون الراء نبات طويل الفروع لين، والمراد به هنا خيوط من حرير أو صوف يعمل ضفائر تصل به المرأة شعرها «كأنه يذهب» أي سعيد بن جبير «أن المنهي عنه شعور النساء» أي أن الممنوع هو أن تصل المرأة شعرها بشعور النساء وأما إذا وصلت بغيرها من الخرقة وخيوط الحرير وغيرهما فليس بممنوع.

---

(٦٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (٣٢٨٨)؛ وانظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (٩٩٦٢).

(٦٧) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني (٣٣١١).

تخريج الحديث: رواه أبو داود في سننه (٢٤٠٠) قال أبو داود: هذا في النذر، وهو قول أحمد بن حنبل؛ ورواه أحمد في مسنده (٢٤٤٤٦)؛ والبخاري في صحيحه (١٨٥١)، (١٩٥٢)؛ ومسلم في صحيحه (١١٤٧)؛ والنسائي في سننه (٢٩١٩).

(٦٨)عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، (٢٤٠٠).

(٦٩) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، (٣٣١١).

(٧٠) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني، (٤١٧١).

الحكم على الحديث:

هذا حديث موقوف على سعيد بن جبير من قوله.

قال الألباني: وهذا الأثر مع ضعف سنده يخالف حديث معاوية المتقدم رقم (١٠٠) فإن في بعض الروايات الصحيحة عنه أن رجلا جاء بعصا على رأسها خرقة، فقال معاوية: ألا وهذا الزور. قال قتادة: يعني ما يكثر به النساء أشعارهن من الخرق، أخرجه مسلم وأحمد. انتهى. ويشير لحديث (١٠٠) ونصه: وعن سعيد بن المسيب قال: قدم معاوية المدينة آخر قدمة قدمها فخطبنا فأخرج كبة من شعر قال: ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود. إن النبي صلى الله عليه وسلم سماه الزور، يعني الواصلة في الشعر. وفي رواية أنه قال لأهل المدينة أين علماؤكم؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول: إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم، أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وأحمد. انظر الشرح وفيه أن وصل الشعر بغير الشعر من خرقة ونحوها داخل في النهي. انظر: الألباني، غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (١/ ٧٩).

قال الخطابي: رخص أهل العلم في القرامل، لأن الغرور لا يقع بها لأن من نظر إليها لم يشك في أن ذلك مستعار. وأثر سعيد بن جبير هذا ليس في رواية اللؤلؤي، وأورده المزي في الأطراف في المراسيل، ثم قال: في رواية ابن العبد وغيره[٧١].

الزيادة السادسة: الحكم على إسناد حديث.

حدثنا محمد بن العلاء أن زيد بن حباب أخبرهم عن أبي هلال عن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان إذا رأى الهلال صرف وجهه عنه.» قال أبو داود: ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب حديث مسند صحيح[٧٢].

الشرح: «عن أبي هلال» هو محمد بن سليم المعروف بالراسي «عن قتادة» هو ابن دعامة تابعي جليل «كان إذا رأى الهلال صرف وجهه عنه.» قال المناوي: حذرا من شره لقوله لعائشة رضي الله عنها في حديث الترمذي: «استعيذي بالله من شره فإنه الغاسق إذا وقب.»

قال البيضاوي: ومن شر غاسق: ليل عظيم ظلامه، إذا وقب: دخل ظلامه في كل شيء، وقيل المراد به القمر فإنه يكسف فيغسق، ووقوبه دخوله في الكسوف، كذا في السراج المنير. «قال أبو داود: ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب حديث مسند صحيح» هذه العبارة لم توجد في بعض النسخ والحديث المسند هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال المنذري: هذا الحديث مرسل، والذي قبله أيضا مرسل، وأبو هلال هذا لا يحتج به. وقال أبو داود في رواية ابن العبد «ليس في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث مسند صحيح.»[٧٣]

الزيادة السابعة: تضعيف أبي داود لأيوب بن سويد.

حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح حدثنا أيوب بن سويد عن أسامة بن زيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «خيركم المدافع عن عشيرته ما لم يأثم.» قال أبو داود: أيوب بن سويد ضعيف.[٧٤]

الشرح: «عن سُراقة» بضم أوله «بن مالك بن جُعشم» بضم الجيم والشين المعجمة بينهما عين مهملة «خيركم المدافع» أي الذي يدفع الظلم عن عشيرته أي: أقاربه المعاشر معهم. «ما لم يأثم،» أي ما لم يظلم ويقع بالمدافعة في الإثم والظلم على المدفوع.

«قال أبو داود: أيوب بن سويد ضعيف،» هذه العبارة إنما وجدت في بعض النسخ.

قال المنذري: في إسناده أيوب بن سويد أبو مسعود الحميري السيباني قدم مصر وحدث بها. قال أبو داود في رواية ابن العبد: أيوب بن سويد السيباني بفتح السين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء بواحدة مفتوحة وبعد الألف نون منسوب إلى سيبان بطن من حمير وهو ضعيف.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء كان يسرق الأحاديث وقال عبدالله بن المبارك: ارم به، وتكلم فيه غير واحد، وفي سماع سعيد بن المسيب من سراقة المدلجي نظر، فإن وفاة سراقة كانت سنة أربع وعشرين على المشهور، وقد ولد سعيد بن المسيب لثلاث سنين بقيت من خلافة عمر رضي الله عنه، وقُتل عثمان رضي الله عنه وهو ابن خمس عشرة سنة فيكون مولده على هذا سنة عشرين أو إحدى وعشرين فلا يصح سماعه منه والله أعلم.[٧٥]

ترجمة أيوب بن سويد:

أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري السيباني بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة، بالفتح والكسر. صدوق يخطئ، من التاسعة، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. وقال ابن حبان: يروى عن يحيى بن أبي عمرو السيباني ويونس بن يزيد الأيلي، روى عنه بن أبي السرى وأهل بلده. وكان رديء الحفظ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه

(٧١) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (٤١٧١).

(٧٢) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني (٥٠٩٣). قال الألباني في ضعيف سنن أبي داود: ضعيف الإسناد (٥٠٩٣).

(٧٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (٥٠٩٣).

(٧٤) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني (٥١٢٠).

(٧٥) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (٥١٢٠).

عنه وجد أكثرها مستقيمة. حج ثم رجع وركب البحر فلما أشرف على الرملة غرق وذلك في سنة ثلاث وتسعين ومائة، وقيل سنة اثنتين ومائتين[٧٦].

الزيادة الثامنة: الحكم على الحديث بأنه مرسل.

حدثنا ابن السرح حدثنا ابن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن محمد بن عبدالرحمن المكي يعني ابن أبي لبيبة عن عبدالله بن أبي سليمان عن جبير بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية.»[٧٧]

الشرح: قال المنذري: قال أبو داود في رواية ابن العبد هذا مرسل، عبدالله بن أبي سليمان لم يسمع من جبير، هذا آخر كلامه. وفي إسناده محمد بن عبدالرحمن المكي وقيل فيه العكي، قال أبو حاتم الرازي: هو مجهول وقد أخرج مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي هريرة بمعناه أتم منه، ومن حديث جندب بن عبدالله البجلي مختصرا[٧٨].

ترجمة عبدالله بن أبي سليمان:

عبدالله بن أبي سليمان القرشي، أبو أيوب الأموي مولى عثمان بن عفان، ويقال اسمه سليمان. روى عن جبير بن مطعم في سنن أبي داود حديث «ليس منا من دعا إلى عصبية» وعن أبي هريرة في الأدب المفرد، للبخاري في تعظيم القطيعة.

روى عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الثقفي وإسحاق بن عثمان الكلابي وحماد بن سلمة وخزرج بن عثمان السعدي في الأدب المفرد، للبخاري وخلف بن إسماعيل الخزاعي ومحمد بن عبدالرحمن المكي في سنن أبي داود وأبو المقدام هشام بن زياد وقال موسى بن إسماعيل عن خزرج بن عثمان عن أبي أيوب سليمان مولى عثمان عن أبي هريرة والصحيح عبدالله بن أبي سليمان. قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كان من أكابر أصحاب حماد بن سلمة يعني من أكابر مشايخه، قلت ما حاله؟ قال: شيخ. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. روى له البخاري في الأدب حديثا وأبو داود آخر، وقال أبو داود فيما روى عنه أبو الحسن بن العبد: هذا مرسل عبدالله بن أبي سليمان لم يسمع من جبير بن مطعم[٧٩].

في هذه الزيادة أطلق أبو داود المرسل على ما سقط منه التابعي فهو والمنقطع سواء وهذا رأي جمهور الفقهاء والأصوليين، وجماعة من المحدثين، ولكن رأي أكثر المحدثين على خلاف ذلك، وفيما يلي نسوق الأقوال الواردة في تعريف المرسل:

عرّف السخاوي المرسل اصطلاحا فقال: وأما في الاصطلاح فمرفوع تابع من التابعين إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالتصريح أو الكناية على المشهور عند أئمة المحدثين مرسل، كما نقله الحاكم وابن عبدالبر عنهم، واختاره الحاكم وغيره، ووافقهم جماعة من الفقهاء والأصوليين. وعبر عنه بعضهم كالقرافي في التنقيح بإسقاط الصحابي من السند، وليس بمتعين فيه، ونقل الحاكم تقييدهم له باتصال سنده إلى التابعي، وقيده في المدخل بما لم يأت اتصاله من وجه آخر.

والرأي الآخر في تعريف المرسل هو ما نقل عن ابن عبدالبر في مقدمة التمهيد، قال: المرسل أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومثل بجماعة منهم قال: وكذلك من دونهم ويسمى جماعة. وكذلك يسمى من دونهم أيضا ممن صح له لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم. ومثله أيضا مرسل من دونهم، فأشار بهذا الأخير إلى مراسيل صغار التابعين. وقال آخرون: لا يعني لا يكون حديث صغار التابعين مرسلاً، بل يسمى منقطعًا لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد أو الاثنين، فأكثر روايتهم عن التابعين.

(٧٦) انظر في ترجمته: تاريخ ابن معين، لابن معين (٤٩)؛ التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٤١٧)؛ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٢٤٩)؛ ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٢٨٧)؛ الكاشف (١/ ١٤٦)؛ تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤٠٥)؛ الثقات، لابن حبان (٨/ ١٢٥)؛ تقريب التهذيب، لابن حجر (٦١٦).

(٧٧) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني، (٥١٢١)؛ تحفة الأشراف، للمزي (٣١٨٨)

(٧٨) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، (٥١٢١).

(٧٩) تهذيب الكمال، للمزي (٣٣٢١)؛ تهذيب التهذيب، لابن حجر

وعُـرّف المرسـل تعريفـاً ثالثـاً بأنـه مـا سـقط راوٍ مـن سـنده سـواء كان في أولـه أو آخـره، أو بينهـما واحـد أو أكثـر، كـما يومـئ إليـه تنكـير «راوٍ،» وجعلـه اسـم جنس ليشـمل سـقوط راوٍ فأكثـر بحيـث يدخـل فيـه المنقطـع والمعضـل والمعلـق، وهـو ظاهـر عبـارة الخطيـب حيـث أطلـق الانقطـاع، فإنـه قـال في كفايتـه: المرسـل هـو مـا انقطـع إسـناده بـأن يكـون في روايـة مـن لم يسـمعه ممـن فوقـه. وقـال: لا خـلاف بـين أهـل العلـم أن إرسـال الحديـث الـذي ليـس بمدلـس هـو روايـة الـراوي عمـن لم يعـاصره كالتابعـين عـن النبـي صـلى الله عليـه وسـلم، وابـن جريـج عـن عبيـدالله بـن عبـدالله بـن عتبـة، ومالـك عـن القاسـم بـن محمـد بـن أبي بكـر الصديـق، أو عمـن عـاصره ولم يلقـه كالثـوري، وشـعبة عـن الزهـري. قـال: ومـا كان نحـو ذلـك، فالحكـم فيـه وكـذا فيمـن لقـي مـن أضـاف إليـه، وسـمع منـه، إلا أنـه لم يسـمع منـه ذلـك الحديـث واحـد.

وحاصلـه التسـوية بـين الإرسـال الظاهـر والخفـي، والتدليـس في الحكـم، ونحـوه قـول أبي الحسـن بـن القطـان في بيـان الوهـم والإيهـام: الإرسـال: روايـة الـراوي عمـن لم يسـمع منـه. وهـو الـذي حـكاه ابـن الصـلاح عـن الفقهـاء والأصوليـين، بـل وعـن الخطيـب، فإنـه قـال: والمعـروف في الفقـه وأصولـه أن ذلـك كلـه أي المنقطـع والمعضـل يسـمى مرسـلاً. قـال: وإليـه ذهـب مـن أهـل الحديـث الخطيـب، وقطـع بـه، ونحـوه قـول النـووي في شرح مسـلم: المرسـل عنـد الفقهـاء والأصوليـين والخطيـب وجماعـة مـن المحدثـين: مـا انقطـع إسـناده عـلى أي وجـه كان، فهـو عندهـم بمعنـى المنقطـع فـإن قولـه: عـلى أي وجـه كان، يشـمل الابتـداء والانتهـاء، ومـا بينهـما الواحـد فأكثـر. وممـن صرح بنحـوه مـن المحدثـين الحاكـم فإنـه قـال في المدخـل وتبعـه البغـوي في شرح السـنة: وهـو قـول التابعـي أو تابـع التابعـي: قـال رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم، وبينـه وبـين الرسـول قـرن أو قرنـان، ولا يذكـر سـماعه مـن الـذي سـمعه، يعنـي في روايـة أخـرى. ولكـن الـذي مشـى عليـه في علومـه خـلاف ذلـك. وكـذا أطلـق أبـو نعيـم في مسـتخرجه عـلى التعليـق مرسـلاً. وممـن أطلـق المرسـل عـلى المنقطـع أبـو زرعـة، وأبـو حاتـم، ثـم الدارقطنـي، ثـم البيهقـي، بـل صرح البخـاري في حديـث لإبراهيـم بـن يزيـد النخعـي، عـن أبي سـعيد الخـدري بأنـه مرسـل لكـون إبراهيـم لم يسـمع مـن أبي سـعيد. وكـذا صرح هـو وأبـو داود في حديـث لعـون بـن عبـدالله بـن عتبـة بـن مسـعود عـن ابـن مسـعود بأنـه مرسـل لكونـه لم يـدرك ابـن مسـعود، والترمـذي في حديـث لابـن سـيرين عـن حكيـم بـن حـزام بأنـه مرسـل وإنـما رواه ابـن سـيرين عـن يوسـف بـن ماهـك عـن حكيـم، وهـو الـذي مشـى عليـه أبـو داود في مراسـيله في آخريـن[٨٠]. وهـذه الزيـادة عنـد ابـن العبـد تبـين عمليـاً تعريـف أبي داود للمرسـل بأنـه أي انقطـاع في السـند.

الزيادة التاسعة: حديث مسدد.

ومـما ليـس في المطبـوع مـن سـنن أبي داود مـا ذكـره المـزي في حديـث «مـن قـال في القـرآن مـن غـير علـم فليتبـوأ مقعـده مـن النـار،» رواه أبـو داود في العلـم عـن مسـدد، عـن أبي عوانـة، عـن عبدالأعـلى عـن سـعيد بـن جبـير عـن ابـن عبـاس رضي الله عنهـما مرفوعـاً[٨١]. ثـم قـال في الاسـتدراك عـلى ابـن عسـاكر حديـث أبي داود في روايـة أبي الحسـن ابـن العبـد ولم يذكـره أبـو القاسـم.

(٣٨٠٣)؛ الثقات، لابن حبان (٥/ الترجمة ٣٧٠٨).

(٨٠) فتح المغيث، للسخاوي (١٧٠-١٧٣).

(٨١) تحفة الأشراف، للمزي (٤/ ٤٢٣).

تخريج الحديث: رواه أحمد في مسنده قال حدثنا وكيع حدثنا سفيان حدثنا عبدالأعلى به (٢٠٦٩)، وقال حدثنا مؤمل حدثنا سفيان به (٢٤٢٩).

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف؛ مداره على عبدالأعلى، وهو ضعيف.

عن يحيى بن سعيد : سألت سفيان الثوري عن أحاديث عبدالأعلى عن ابن الحنفية فضعفها. وقال أحمد بن حنبل عن عبدالرحمن بن مهدي: كل شيء روى عبدالأعلى عن محمد بن الحنفية إنما هو كتاب أخذه لم يسمعه. وقال غيره عن ابن مهدي: سألت سفيان عن حديث عبدالأعلى فقال: نرى أنه كتاب ابن الحنفية ولم يسمع منه شيئا. وقال عمرو بن علي: كان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث عنه، سمعته يقول: ما أدري كيف أحدث عن عبدالأعلى، واحد يقول: عن ابن الحنفية، وآخر يقول: عن أبي عبدالرحمن، وآخر يقول عن سعيد بن جبير، قال: وكان يحيى بن سعيد يحدثنا

وقد نسبه لأبي داود ابن كثير في التفسير، فقال: ورواه أبو داود عن مسدد، عن أبي عوانة، عن عبدالأعلى به، مرفوعا[٨٢]. والحديث ورد في إحياء علوم الدين بلفظ: من فسر القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار.»[٨٣] قال العراقي: أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه وهو عند أبي داود في رواية ابن العبد وعند النسائي في الكبير.

الحديث أخرجه الترمذي وصححه وابن الأنباري في المصاحف والطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب كلهم من رواية عبدالأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «من قال في القرآن بغير علم بدل قوله برأيه.» وأخرجه أبو داود والترمذي وقال غريب والنسائي في الكبير وابن جرير والبغوي وابن الأنباري وابن عدي والطبراني والبيهقي، كلهم من رواية سهيل بن أبي حزم القطفي عن ابن عمران الجوني عن جندب بن عبدالله رضي الله عنه «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ،» وفي رواية للترمذي وغيره «من قال في كتاب الله» وفي رواية «من تكلم في القرآن،» وفي الباب عن ابن عمر وجابر وأبي هريرة رضي الله عنهم فحديث ابن عمر رضي الله عنهما لفظه «من فسر القرآن برأيه فأصاب كتبت عليه خطيئة لو قسمت بين العباد لوسعتهم،» ولفظ حديث جابر رضي الله عنه «من قال في القرآن برأيه فقد اتهمني،» ولفظ حديث أبي هريرة رضي الله عنه «من فسر القرآن برأيه وهو على وضوء فليعد وضوءه،» أخرج هؤلاء الثلاثة أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس وطرقهن ضعاف بل الأخير منكر جداً.

عن عبدالأعلى. وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه. وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ليس بقوي. وقال أبو أحمد بن عدي: قد حدث عنه الثقات ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وأبي عبدالرحمن السلمي وغيرهم بأشياء لا يتابع عليها. روى له الأربعة. (تهذيب الكمال، للمزي، ٤٤٨٢)

(٨٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، بتحقيق الحويني (١/ ١٢٣). قال الحويني في الحاشية: كما في أطراف المزي (٤/ ٤٢٣)، وهذا الحديث لا يوجد في نسخ السنن التي بأيدينا لأنها من رواية اللؤلؤي، وقد وقع في رواية ابن العبد كما قال العراقي في تخريج الإحياء (١/ ٣٧)؛ والزبيدي في الإتحاف (٤/ ٥٢٦). وابن العبد هو علي بن الحسن بن العبد الأنصاري، أحد رواة سنن أبي داود.

(٨٣) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (١/ ٣٧ برقم ١١٣).

الزيادة العاشرة: احتمال مخالفة ابن العبد لبقية الرواة في رواية أبي الخصيب.

قال المزي: وفي الأوهام (رزين بن عبدالرحمن). وقع في «رواية ابن العبد عن أبي داود» - في رواية عقيل بن طلحة عن أبي الخصيب - قال أبو داود: رزين بن عبدالرحمن عن ابن عمر، في «قيام الليل،» هكذا عنده، وسائر الرواة عن أبي داود في هذا الحديث قالوا: قال أبو داود: أبو الخصيب زياد بن عبدالرحمن، وهذا هو الصحيح، انتهى.

قال مغلطاي: وفيه نظر، من حيث إن رواية ابن العبد ليست مخالفة لرواية غيره، بل هي هي، كذا ألفيته في نسختين صحيحتين من رواية أبي الحسن ابن العبد، إحداهما بخط أبي منصور علي بن أبي علي بن محمد بن الحسين الحبراني، كتبها ورواها عن القاضي أبي محمد عبدالله بن محمد بن عبدالله بن الأكفاني عن ابن العبد، وعليها سماعات قديمة وحديثة، ونص ما

فيها: ثنا عثمان بن أبي شيبة أن محمد بن جعفر حدثهم عن شعبة عن عقيل بن طلحة قال سمعت أبا الخطيب. قال أبو داود: زياد بن عبدالرحمن عن ابن عمر، الحديث. فينظر، والله تعالى أعلم[٨٤].

الزيادة الحادية عشرة: احتمال تفرد رواية ابن العبد بذكره حسين بن السائب.

أورد مغلطاي في ترجمة الحسين بن السائب بن أبي لبابة الأنصاري المدني، أخو حجاج، ما يلي:

وقول المزي: قال البخاري في التاريخ: قال محمد أخبرنا عبدالله أخبرنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن السائب بن أبي لبابة عن أبيه، فيه نظر؛ لسقوط الحسين بين الزهري والسائب، كذا هو في غير ما نسخة من التاريخ: أخبرنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن حسين بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه فذكره. وزعم المزي في زوائد الأطراف أن في رواية ابن العبد عن أبي داود: رواه يونس عن ابن شهاب عن بعض بني السائب، ورواه الزبيدي عن ابن شهاب فقال: عن حسين[٨٥].

(٨٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤/ ٣٨٢ رقم ١٥٩٥).

(٨٥) المزي، تحفة الأشراف (٨/ ٣١٥).

وهو يفهم منه أن غير ابن العبد لم يذكر هذا، وليس بشيء، فإنه ثبت أيضاً في رواية ابن داسة والرملي. قلت: فهذه الزيادة عند ابن العبد على رواية اللؤلؤي ثابتة، لكنه لم يتفرد بها حيث ثبتت في رواية ابن داسة والرملي[٨٦].

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

اعتنى هذا البحث برواية ابن العبد لسنن أبي داود، وهذه الرواية عدها علماء الحديث من أهم روايات السنن، واعتنى بها المزي في تحفة الأشراف فأورد زياداتها على نسخة اللؤلؤي المعتمدة في المشرق. وقد انفرد ابن العبد بثمان زوائد وهي الزوائد الثمان الأولى التي أوردتها، وهنالك بعض الأحاديث التي ظنها بعض المتأخرين من الزوائد بينما هي مشتركة مع رواة آخرين من رواة السنن، وقد أوردت أمثلتها في آخر البحث وهي الزوائد الثلاث الأخيرة.

ولأهمية نسخة ابن العبد بدأ البحث بترجمة له، وبعد ذلك تم سرد أسماء أحد عشر راوياً هم رواة سنن أبي داود، وتراجمهم وأقوال العلماء في أهمية بعض النسخ وأهمها نسخة اللؤلؤي المشهورة في المشرق والهند، ونسخة ابن داسة المشهورة في المغرب وهو آخر من حدث عن أبي داود، ونسخة ابن العبد وفيها زوائد لم ترد عند غيره، وبقية النسخ مع أهميتها إلا أنها لم تشتهر وفيها فوت.

وهذا البحث يبين دقة علماء الحديث وعنايتهم باختلاف النسخ، وما ذلك إلا لمكانة السنة النبوية في قلوبهم واستمرار العناية بالسنة إلى يومنا هذا. ولا تزال السنة تنتقل من خلف إلى خلف، نسأل الله تعالى أن يرزقنا العناية بالسنة النبوية. ونسأل الله أن يرزقنا الفهم بالدين، واتباع هدي خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

---

(٨٦) التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، إشراف علي الصياح. ١٧٦-١٧٧.

المراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن التميمي الرازي (ت:٣٢٧). الجرح والتعديل. حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف الإسلامية، ١٣٧٢هـ، الطبعة الأولى، تسعة أجزاء.

ابن حبان، محمد بن حبان التميمي البستي (ت:٣٥٤). الثقات. تحت مراقبة خان، محمد عبدالمعيد. حيدرآباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣، الطبعة الأولى، عشرة أجزاء.

ابن حبان. الصحيح. تحقيق الأرناؤوط، شعيب. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣، الطبعة الثانية، ثمانية عشر جزءاً.

ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد الشيباني (ت:٢٤١). المسند. بيروت: مؤسسة الرسالة. المشرف العام عبدالله التركي. خمسون جزءاً، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي (ت: ٧٧٤). الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. تحقيق شاكر، أحمد محمد. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠، الطبعة الثانية.

ابن معين، أبو زكريا يحيى (ت: ٢٣٣). تاريخ - رواية الدوري. تحقيق نور سيف، أحمد محمد. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٧٩، الطبعة الأولى، أربعة أجزاء.

ابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبدالله القيسي الدمشقي (ت: ٨٤٢). توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. تحقيق العرقسوسي، محمد نعيم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء ٩.

آل إبراهيم، محمد إسحاق محمد. الأصول الستة: رواياتها ونسخها. الرياض: د. ن.، ٢٠٠٩.

الألباني، محمد ناصر الدين (ت: ١٤٢٠). غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥، الطبعة الثالثة.

البخاري، أبو عبدالله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (ت: ٢٥٦). التاريخ الكبير. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦، الطبعة الأولى، ثمانية أجزاء.

البخاري. الجامع الصحيح وهو صحيح البخاري. انظر فتح الباري، لابن حجر.

البغدادي، أحمد بن علي بن الخطيب (ت: ٣٩٢). تاريخ بغداد. بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.، د. ط.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت: ٤٥٨). السنن الكبرى وفي ذيله: الجوهر النقي، لابن التركماني. بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٢.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت: ٢٩٧). سنن الترمذي، وهو الجامع الصحيح. تحقيق أحمد شاكر، أحمد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧، الطبعة الأولى.

الحنفي، أبو عبدالله، علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله (ت: ٧٦٢). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق محمد، أبو عبدالرحمن عادل وأبو محمد أسامة بن إبراهيم. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠١، الطبعة الأولى.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (ت: ٣٨٨). معالم السنن، مع حاشية السنن. تحقيق الدعاس، عزت عبيد. القاهرة: دار الحديث، ١٩٧٠، الطبعة الأولى.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت: ٤٦٣). تاريخ بغداد. بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.، د. ط. اثنان وعشرون جزءاً.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨). تذكرة الحفاظ. حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٦، الطبعة الثالثة.

الذهبي. سير أعلام النبلاء. أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه الأرناؤوط، شعيب. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩، الطبعة السادسة، خمسة وعشرون جزءاً.

الذهبي. الكاشف. تحقيق وتعليق عطية، عزت علي وموسى محمد الموشى. القاهرة: دار النصر، ١٩٧٢، الطبعة الأولى، ثلاثة أجزاء.

الذهبي. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق البجاوي، علي. بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٣، أربعة أجزاء.

السبكي، محمود خطاب (ت: ١٣٥٢). المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود. القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٣٦١، الطبعة الأولى، عشرة مجلدات.

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥). سنن أبي داود. إعداد الدعاس، عزت عبيد وعادل السيد. بيروت: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٩، الطبعة الأولى، خمسة أجزاء.

السجستاني. سنن أبي داود. تحقيق محمد، عادل وعماد عباس. القاهرة: مركز البحوث بدار التأصيل، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.
السجستاني. رسالة أبي داود إلى أهل مكة. بيروت: دار العربية، ٢٠١٠.

السجستاني. المراسيل. تحقيق الأرنؤوط، شعيب. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨، الطبعة الثانية.

السخاوي، أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي. القاهرة: مكنبة السنة، ٢٠٠٣.

الشوكاني، محمد بن علي. نيل الأوطار. القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٣، الطبعة الأولى، ثمانية أجزاء.

الصباغ، محمد. أبو داود حياته وسننه. الرياض: مجلة البحوث الإسلامية، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، العدد الأول، الإصدار: من رجب إلى رمضان لسنة ١٣٩٥هـ، كتاب العدد.

الصياح، علي. التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: من ترجمة الحسن البصري إلى ترجمة الحكم بن سنان. تحقيق طلاب وطالبات شعبة التفسير والحديث يقسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود. الرياض: دار المحدث، ١٤٢٥ ه، الطبعة الأولى.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (ت: ٨٥٢). إتحاف المهرة. تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، ١٩٩٤، الطبعة الأولى، ١٩ جزءاً.

العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. بيروت: دار إحياء التراث العربي. أربعة أجزاء، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ.

العسقلاني. تقريب التهذيب. حلب: دار الرشيد. تحقيق عوامة، محمد. الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تهذيب التهذيب. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د. ت.، د. ط. إثنا عشر جزءاً.

العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. القاهرة: دار الريان للتراث. رقمه عبدالباقي، محمد فؤاد، وقام بإخراجه وراجع تجاربه محب الدين الخطيب. ثلاثة عشر جزءاً، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٥القزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه (ت: ٢٧٥). السنن. تحقيق عبدالباقي، محمد فؤاد. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د. ط، د. ت.

العظيم آبادي، محمد شمس الحق (ت: ١٣٢٩). عون المعبود شرح سنن أبي داود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥، أربعة عشر جزءا.

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف (ت: ٧٤٢). تحفة الأشراف. تحقيق شرف الدين، عبدالصمد. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٣، الطبعة الثانية.

المزي. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. حققه وضبط نصه وعلق عليه معروف، بشار عواد. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢، الطبعة الثانية، خمسة وثلاثون جزءاً.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٦٣٠). لسان العرب. بيروت: دار صادر، د. ت.، الطبعة الأولى، ١٥جزءا.